أوجه اللامساواة في النظام التعليمي الفلسطيني في ضوء الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة

سجى الطرمان

ملخص تنفيذي:

تؤكد الورقة على أن غياب التمويل الكافي لموازنة التعليم لا يشكل المعيق الأساسي والوحيد لجوانب القصور العديدة التي تؤثر بصورة واضحة على جودة التعليم ومخرجاته في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فمع توفر التمويل على سبيل المثال لبناء مدارس جديدة في العديد من المناطق المهمشة إلا أن القيود التي تفرضها سلطات الاحتلال تحول دون تطوير جودة التعليم ونوعيته. فبالرغم من ارتفاع أعداد الخريجين من التعليم العالي وارتفاع نسب البطالة في المجتمع الفلسطيني بواقع 20.5% في الضفة الغربية، و44% في قطاع غزة[1]، إلا أنه في المقابل تواجه وزارة التربية والتعليم نقصاً حاداً في المعلمين في مناطق عدة كنتيجة للقيود المفروضة على حرية الحركة والتنقل كما هو الحال في منطقة القدس. فهذه المدينة تحديداً تعاني منذ احتلالها من أسوأ حالات الاضطهاد والقهر والظلم، مما انعكس سلباً على ساكنيها وفي طليعتهم عناصر النظام التعليمي من الطلبة والمعلمين وأولياء الأمور من خلال المضايقات التي تمارسها سلطات الاحتلال. فالتعليم ترجمة لما تعايشه المدينة من أوضاع تعيق أي جهد تطويري مبذول. كما أن الوزارة بوضع ميزانيتها الحالي لا تستطيع منافسة معدلات أجور بلدية الاحتلال بل إنها عاجزة عن منافسة خدمات المدارس التي تدعمها البلدية. ويخضع تطوير البنية التحتية في تلك المدارس لقيود مشددة من قبل الاحتلال.

استمرار القيود المفروضة على الحركة والتنقل، جعل من وضع قطاع غزة لا يختلف حالاً مع ظروف التكدس والاكتظاظ، فإغلاق وحصار غزة لأكثر من عشر سنوات ترك آثاره السلبية على اكتساب خبرات خارجية أو تخصصات جديدة كان بإمكان الطلبة اكتسابها من جامعات خارج حدود غزة، أو الاستفادة من التدريبات والمؤتمرات الدولية المتعلقة بالتعليم ويجري إهمال تلك الآثار السلبية عند الحديث عن انخفاض جودة التعليم. وعليه نحن بصدد مناقشة أوضاع معقدة تجعل من مسألة توافر التمويل الكافي ورصد الميزانيات، لا تشكل بأي حال من الأحوال ضمانة لحل إشكالية الجودة والمساواة في التعليم. بل إن حجم الإشكالات في قطاع غزة يصبح أكثر تعقيداً مع أوضاع تتبع نظام الفترتين (الصباحية والمسائية بإدارة واحدة) الذي ما زال معمولاً فيه بالكثير من مدارس الأونروا والمدارس التابعة للحكومة ويستثنى من ذلك القطاع الخاص، فـ (70% من مدارس وكالة الغوث للاجئين، و63% من المدارس الحكومية تعمل بنظام الفترتين)، كما تعمل ست مدارس بنظام الثلاث فترات للتدريس حتى يتم استيعاب الأعداد المتزايدة من الأطفال وذلك بسبب النقص في عدد المدارس والغرف الصفية.

حصل تطور على معدلات الإنفاق العام على التعليم حيث بلغت في عام 2018ما نسبته 22% من إجمالي النفقات العامة للحكومة، ومع ذلك فإن أي زيادة في الإنفاق تذهب عادة لإنشاء المباني، أو زيادة في الأجور، أو تعيينات جديدة، بمعنى أنها لا تستهدف تطوير العملية التعليمية نفسها، فنصيب النفقات التطويرية متدني

[1] دولة فلسطين الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 4.

ضمن الموازنة المخصصة للوزارة حيث تشكل حوالي 18%، في حين 66% يتم صرفها على الرواتب والأجور، مما يجعل من عمليات التطوير عرضة لاشتراطات المانحين، وتوجهاتهم. كما أن التدني في جودة التعليم ترك أثره بصورة ملاحظة على تأهيل وموائمة المدارس للطلبة من ذوي الإعاقات المختلفة، ومدى قدرة النظام التعليمي على دمج واستيعاب الطلبة ذو الإعاقة داخل مؤسساته على اختلاف السلطات المشرفة عليه، فـ 35% من الأطفال ذوي الإعاقة ممن هم في سن الالتحاق بالتعليم غير ملتحقين بأي مؤسسة تقدم التعليم النظامي، كما أن عدد الطلبة المستفيدين من غرف المصادر المفعلة قليل جداً، بل إنها تشكل عقبة أمام مسألة دمج الأطفال ذوي الإعاقة، والتي تعود بجزئها الأكبر إلى كون المعلمين غير مؤهلين للتعامل مع هذه الفئة من الطلبة مما يؤدي إلى التسرب أو الجلوس في البيت أو الذهاب إلى عدد محدود من المدارس التي تختص في هذا المجال، بالتالي ليس هناك دمج حقيقي.

الكلمات المفتاحية: الهدف الرابع، أوجه اللامساواة، النظام التعليمي الفلسطيني، التهميش والاستبعاد.

1. مقدمة

انصب اهتمام الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة بضمان التعليم الجيد المنصف، والشامل للجميع، وتعزيز فرص التعّلم لمدى الحياة. حيث يشكل الحصول على التعليم الجيد الأساس الذي يرتكز عليه تحسين حياة الناس وتحقيق التنمية المستدامة، فتتجلى مقاصد الهدف بأن يتمتع الجميع بتعليم ابتدائي وأعدادي وثانوي مجاني منصف، وجيد، ويتوازى ذلك مع إتاحة فرص الحصول على نوعية جيدة من النماء والرعاية، وضمان تكافؤ فرص الجميع في الحصول على التعليم المهني والعالي الجيد والميسور الكلفة، وبناء المرافق التعليمية

التي تراعي الفروق بين الجنسين وحالات والإعاقة وخصوصية احتياجات الطفل، والزيادة في عدد المعلمين المؤهلين، ومقاصد أخرى لازمة لدعم التنمية المستدامة[2].

وعلى الرغم من كون أهداف التنمية المستدامة تشكل مساحة واسعة للانتقاد بتغاضيها عن التصدي للمسبب الرئيس المؤدي إلى حالات الإفقار واللاتنمية، حيث أنها تبقى عاجزة أمام المشاكل البنيوية التي تفرضها الرأسمالية، إلا أنها تشكل أرضية مقبولة للنقاش المتعلق بالتنمية، بالمعايير الدولية التي تحددها. جدير بالذكر أن أهداف التنمية المستدامة ليست ملزمة قانوناً، مع ذلك من المتوقع من الحكومات أن تأخذ زمام ملكيتها وتضعها في أطر وطنية لتحقيقها.

تعتبر فلسطين من الدول التي وقعت على الالتزام بتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 في أيلول 2015 بمشاركة وزارة التربية والتعليم، وتنسق فلسطين على المستوى الإقليمي من خلال مكتب اليونسكو مع الدول العربية لتحقيق الهدف الرابع لضمان التعليم الجيد المنصف، والشامل للجميع وتعزيز فرص المساواة مدى الحياة. وارتكزت أجندة السياسات الوطنية 2017-2022 على أهداف التنمية المستدامة في ضوء الأولويات المحلية والامكانات المتاحة، وكذلك طورت خطتها القطاعية 2017-2022 وفق التزامات فلسطين السابقة في إطار أهداف التنمية المستدامة[3]. وحددت تقديم خدمة التعليم الجيد والشامل للجميع كأولوية وطنية، تتم من خلال سياسات وطنية تمركزت حول التعليم المبكر للأطفال، وتحسين الالتحاق والبقاء في التعليم وتحسين نوعية التعليم، وأخيراً من التعليم إلى العمل[4]. فالخطة التي تم إعلانها في مؤتمر عقد في صيف 2016 في رام الله، وأدرجت ضمن أجندة السياسات الوطنية 2017-2022، ركزت على قطاع التعليم وضرورة زيادة عدد المباني.

بطبيعة الحال فإن توقيع فلسطين يعكس اهتماماً بوضع الاتفاقيات كما يحدث في باقي الاتفاقيات والمعاهدات الدولية. لكن ليس بالضرورة أن يؤدي ذلك بصورة تلقائية إلى العدالة، والجودة في النظام التعليمي، حيث يمكن ملاحظة جوانب القصور في جودته، ومخرجاته، على مستويات عدة سواء بالتقسيم والعزل الجغرافي الذي أوجده الاحتلال، أو من خلال النظر إلى الجهات المشرفة عليه، فالمسؤولية عن جودة التعليم ونوعيته لا تقع على عاتق الحكومة بصفة حصرية، فما يزيد على 30% من المعلمين الفلسطينيين يعملون وحوالي نصف مليون طالب يدرسون في المدارس التابعة لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا) أو في المدارس الخاصة[5]. فالطلبة الموزعين بحسب أعداد السلطة المشرفة الأعلى لدى الحكومة 800484، والوكالة بعدد 310429 ، والقطاع الخاص والأهلي 118843 طالب[6].

وقد استعرض تقرير التقييم الوطني التعليم للجميع (2000-2015) درجة التقدم المحرزة بناءاً على أهداف الألفية، فلا يزال التعليم في رياض الأطفال لا يعتبر تعليماً إلزامياً وفق المرجعيات القانونية في التعليم الفلسطيني، وبلغ اجمالي الأطفال الملتحقين في عام 2014/2013 (55.1%) أي أن اقل من نصف الأطفال في سن رياض الأطفال غير ملتحقين به، حيث كان المستهدف وفق اتفاق داكار 70% من نسبة الالتحاق الاجمالية. ويتم تقديم التعليم في رياض الأطفال بشكل شبه كامل من القطاع الخاص. وبلغت نسبة الانفاق الحكومي على

---

[2] الأمم المتحدة. أهداف التنمية المستدامة 17 هدف لتحويل عالمنا. الرابط الالكتروني: http://bit.ly/2qlt37w

[3] مقابلة مع د. صبري صيدم - وزير التربية والتعليم، (بتاريخ 2017/9/6).

[4] مكتب رئيس الوزراء. أجندة السياسات الوطنية 2017-2022. (رام الله)، ص 35.

[5] المصدر السابق، ص 20.

[6] الكتاب الاحصائي التربوي السنوي للعام الدراسي 2015-2016.

التعليم كنسبة من اجمالي الانفاق العام (19.04%) للعام 2013/2012، بينما بلغت تكلفة الطالب الواحد في قطاع التعليم (849.44) دولار. [7] وأشار التقرير إلى ازدياد الكثافة الصفية، وأن معظم المدارس والصفوف مستأجرة وكثير منها يداوم على فترتين واحياناً ثلاثة. واستمرار تقييد فرص التأهيل للمعلمين[8].

يسعى هذا التقرير إلى استعراض أوجه اللامساواة، ومؤشرات انخفاض الجودة، متبعاً بذلك المنهج الوصفي التحليلي والذي يقوم على وصف الوقائع وتفسيرها بدلالة المعلومات والمؤشرات المتوافرة، بالتركيز على الجهات المشرفة، والقائمة على تقديم خدمة التعليم، والمناطق المتضررة والأكثر تهميشاً. متجاوزاً الوصف ومجرد جمع بيانات حول غياب المساواة والجودة، إلى التحليل والربط والتفسير لاستخلاص النتائج، والخروج بتوصيات عملية. وتم ذلك استناداً إلى مراجعة شاملة للتقارير والنشرات التي صدرت عن الأطراف ذات العلاقة وبالتركيز على مؤشرات الكتاب الاحصائي التربوي السنوي للعام الدراسي 2017-2018. وبالاستعانة بمقابلات اجريت مع مجموعة أكاديميين، ومتخذي القرار، ومجموعة من العاملين والمهتمين بهذا الشأن، للخروج بتصور حول غياب المساواة والجودة في التعليم.

2. الإنفاق على التعليم

يعتبر الإنفاق على التعليم أحد التدخلات التي من شأنها أن تقلل من فجوة انعدام اللامساواة. على وجه الاجمال، ما زال قطاع التعليم يعاني من قلة الموارد والتمويل، فالعديد من الحكومات زادت من نسبة الانفاق ولكن قلة قليلة أعطت الأولوية للتعليم في الميزانيات الوطنية ومعظمها لا ترقى فيها المبالغ المخصصة للتعليم الى نسبة 20% من الموصى بها والمطلوبة لسد الفجوات التمويلية[9]. حصل تطور على معدلات الإنفاق العام على التعليم حيث بلغت في عام 2018 ما نسبته 22%من اجمالي النفقات العامة[10]، وبذلك تكون موازنة التربية والتعليم العالي قد حققت تطوراً ملحوظاً في نسبتها، مقارنة بمعدلات الانفاق العام خلال السنوات الأربع الأخيرة. حيث بلغت 17.7% في عام 2014 إلى 17.0% في عام 2015[11]، إلى 19.96% عام 2016[12]، وفي عام 2017 بلغت ما نسبته 20.7%من اجمالي النفقات العامة[13]، ومقارنة بمعدلات الانفاق مع دول الجوار في الأردن مثلاً نكون أمام نسبة جيدة، حيث لا تتجاوز نسبة الانفاق العام على التعليم في الأردن 5% من الناتج المحلي الإجمالي، ومن الموازنة العامة للدولة 2016 تبلغ نسبة الانفاق على قطاع التعليم 9%[14].

ومع ذلك فإن أي زيادة في الإنفاق تذهب عادة لإنشاء المباني، أو زيادة في الأجور، أو تعيينات جديدة، بمعنى أنها لا تستهدف تطوير العملية التعليمية نفسها. فنصيب النفقات التطويرية متدني ضمن الموازنة المخصصة للوزارة حيث تشكل 17.19 %، في حين 66.66% يتم صرفها على الرواتب والأجور[15]. وهو بند متدني ضمن الموازنة العامة للحكومة الفلسطينية في القطاعات الأخرى عموماً، ويُترك بند التطوير عادة لمدى توفر

---

[7] دولة فلسطين. التقييم الوطني للتعليم (2000-2015). ص14.
[8] المرجع السابق.
[9] دولة فلسطين. التقييم الوطني للتعليم (2000-2015). ص10.
[10] موازنة المواطن 2018، الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة العامة في فلسطين. ص 15.
[11] الإدارة العامة للتخطيط التربوي. التقرير السنوي 2015: نظام المتابعة والتقييم التقرير السنوي 2015، (تشرين الثاني، 2016). ص 70
[12] الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة العامة في فلسطين. موازنة المواطن 2016. (آذار 2016). ص 18.
[13] موازنة المواطن 2017، الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة العامة في فلسطين. ص 15.
[14] سيف، رجاء. تقرير اقتصادي: زيادة المخصصات المالية لقطاع التعليم. جريدة الغد. 2017. الرابط الالكتروني: http://bit.ly/2CR3IIt
[15] وزارة التربية والتعليم العالي. موازنة المواطن 2018.

التمويل الخارجي، فنسبة النفقات التطويرية في بنود موازنة وزارة التربية والتعليم العالي 2018 بلغت 17,91%، يمول منها 58.7% من مصادر التمويل الخارجي مقابل 3.9% يتم استناداً إلى التمويل المحلي[16].

تواجه وزارة التربية والتعليم، بل والنظام التعليمي الفلسطيني العديد من الاشكاليات على عدة مستويات سواء من قبل الاحتلال أو المانحين الدوليين إضافة إلى النقد الداخلي الناتج عن محدودية الموازنات وتطوير الواقع التعليمي بمدارسه ومؤسساته، بدءاً من المدارس في الضفة الغربية، إضافة إلى وجود تحديات بنيوية في القدس مختلفة عن باقي المناطق، وتلك القائمة في المضارب البدوية. وبحسب وزير التربية والتعليم فإن الارتفاع الذي طرأ على الموازنة له علاقة بالتدخلات التي تجري في القدس، حيث جرى تخصيص مبلغ 30 مليون دولار لدعم القدس.

وتعمل الوزارة على تطوير كفاءة المعلمين من خلال التدريب، ولا تعكس أعداد المعلمين المتدربين اهتماماً كبيراً بتطوير الكفاءة، فتزداد الأسر الفلسطينية التي ترغب في أن يذهب أطفالها إلى تعليم جيد لاعتقادهم أن ذلك يعزز فرصهم في الحياة والنجاة من البطالة مستقبلاً، فتزدحم مقاعد المدارس الخاصة والأهلية بالطلبة من الطبقة الوسطى من الفلسطينيين، وتنشأ العديد من المدارس التي تديرها جمعيات أو مستثمرين من القطاع الخاص سنوياً في مدن رام الله وبيت لحم وفي مدن جديدة كمدينة روابي.

بمراجعة الكتاب الاحصائي التربوي السنوي للعام الدراسي 2015-2016 يمكن القول بأن القطاع الخاص استطاع أن يعطي لنفسه الأفضلية بمقارنة العديد من المؤشرات سواء مع النظام التعليمي الذي تشرف عليه الحكومة أو ذلك الذي تديره وكالة الغوث الدولية في مخيمات ومناطق اللاجئين الفلسطينيين، في ظل الأزمات المالية المتكررة التي تواجهها سنوياً، مما يؤثر بشكل سلبي على الخدمات التي تقدمها. مع الإشارة إلى أن ذلك يعني الزيادة في فجوة المساواة والجودة فتنحصر مسألة الاستفادة من خدمات التعليم التي تقدمها المدارس الخاصة على الفئات القادرة على تحمل تكاليفها فقط.

وتشير الوزارة إلى ارتفاع موازنة التعليم خلال العامين الماضيين مع الحاجة إلى موازنة أعلى من أجل مخرجات نوعية في التعليم، مع ذلك فإن الزيادة التي طرأت في عديد من البنود خصصت بجزء كبير منها، أي ما يقارب 30 مليون دولار للقدس والأخر كأجور للعاملين والمعلمين. وحتى هذا المبلغ غير كافي لدعم صمود أهالي القدس، فلمعالجة ظاهرة التسرب من المدارس، دون الحديث عن المباني المتهالكة هناك حاجة إلى 4 مليون ومئة ألف دولار أمريكي[17]، وهذه الظاهرة تحديداً لا يمكن التعامل معها بمعزل عن الحالة الاجتماعية والاقتصادية والمعيشية للفلسطينيين في المدينة المحتلة.

3. أوجه اللامساواة

للاستبعاد والتهميش، وانعدام التكافؤ والمساواة أوجه عديدة، إذا ما قورن بين ما يتم تقديمه من خدمات تعليمية بين القطاع الحكومي، وقطاعات أخرى كالقطاع الخاص والجمعيات الدينية والخيرية، بل وبين منطقة وأخرى، هذا كله يزيد من فجوة الانخفاض في جودة التعليم وزيادة معدلات التسرب، وانعدام العدالة في سوق العمل.

---

[16] وزارة التربية والتعليم العالي. موازنة عام 2018.
[17] مؤسسة القدس الدولية. 2017. تقرير حال القدس ما بين تموز/ يوليو وأيلول/ سبتمبر 2017. ص 15.

وتلعب عوامل أخرى دوراً في تفاقم أزمة اللامساواة في الحالات التي تعجز فيها مؤسسات السلطة عن القيام بأي استثمارات في هذا القطاع نتيجة القيود المفروضة عليها من قبل سلطات الاحتلال العسكري وتحديداً ما يتم تسميته مناطق "ج" في الضفة الغربية أو في محافظة القدس. فالقضاء على السياسات والممارسات التي تسهم في هذا الفشل تتجاوز حدود الدور المناط بالوزارة كجهة مشرفة على التعليم.

فالحد من نظام الفترتين مروراً بتوفر الوسائل التعليمية من مكتبات وأجهزة حاسوب ووسائل مساعدة والتي تتفاوت من مدرسة حكومية إلى أخرى، وتوفير أبنية، وزيادة الغرف الصفية في عديد من المحافظات، واستهداف المدارس المحرومة بشكل مباشر، متطلب للحد من اللامساواة في ظل النظام التعليمي الواحد، وأيضاً للتقليل من فجوة المساواة والجودة مع أنظمة تعليمية أخرى قائمة.

وأحد المؤشرات التي تدلل على الفجوة في المساواة، هو عدد الطلبة لكل معلم، والذي يختلف بحسب الجهة المشرفة، فمعدل عدد الطلبة لكل معلم في المدارس يتفاوت بحسب جهة الاشراف إذ بلغت 20.9طالب لكل معلم في المدارس الحكومية، 30.9 طالب لكل معلم في مدارس وكالة الغوث، و 16.4 طالب لكل معلم في المدارس الخاصة[18].

ومعدل عدد الشعب في المدرسة يسجل اختلافاً على صعيدي المنطقة والجهة المشرفة، إضافة إلى معدلات الاكتظاظ وكانت الأعلى في المدارس التابعة لوكالة الغوث الدولية في قطاع غزة. إلا أن المدارس الأقل حظاً والتي تجتمع عليها العديد من الظروف السيئة سواء من ناحية سوء التوزيع في الموارد أو وقوعها تحت سلطة الاحتلال، وافتقارها إلى مباني مؤهلة كما هو حال عدد من المدارس الموجودة في القدس والتي لا تعدو عن كونها مباني مستأجرة ومنفصلة عن بعضها، مما أسهم في خلق بيئة طاردة للمعلمين الاكفاء وغير ملائمة لكثير من الأنشطة التي تعزز انتماء الطلبة لمدارسهم، وخلق بيئة محفزة للتعلم. وفي بعض المناطق البدوية مازال الأهالي والجهات الرسمية يقيمون المدارس في خيم متنقلة أو "بركسات" فالوضع التعليمي في التجمعات البدوية بائس ومحدود، وتتعرض المدارس والغرف المتنقلة للهدم والازالة المتكررة وتتم عمليات التدريس في كثير من الأحيان تحت سقف الخيم التي تنصب مكان المدرسة المهدومة كما حدث مع منطقة "جب الذيب" حيث بدأ الأطفال عامهم الدراسي على أنقاض مدرستهم المهدومة. وعليه يشكل تحسين واقع هذه التجمعات ببناء المدارس وتطوير كفاءة المعلمين فئات موضع للاستهداف المباشر والعاجل.

فواقع التجزئة الذي خلقته سلطات الاحتلال جعل من التحديات التي تواجه الأراضي الفلسطينية تختلف باختلاف المنطقة الجغرافية، فمع استمرار الوضع القائم في القدس فإن إمكانية تحقيق الوزارة لأهدافها ومن ضمنها الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة أمر مشكوك فيه، في ظل حصار المدينة وتهويدها الذي يهدد بقاء الفلسطينيين هناك. كما أن السياسة المتبعة لسلطات الاحتلال في المناطق المسماة (ج) تزيد من تلك الصعوبات علماً أن تلك المناطق تبلغ نسبتها 64% من مساحة الضفة الغربية ولا تزيد المساحة التي تسمح "إسرائيل" للفلسطينيين بالبناء فيها عن 0.5%[19]. جدير بالذكر أن مقاومة هذه الإجراءات وعدم الرضوخ لها ليست مسؤولية منفردة تتحمل عبئها الوزارة بل لابد من حشد قدرات المجتمع لها. فخصوصية الواقع الفلسطيني تجعل

[18] وزارة التربية والتعليم العالي. الكتاب الاحصائي التربوي السنوي للعام الدراسي 2017-2018. ص15.
[19]مكتب رئيس الوزراء (رام الله). أجندة السياسات الوطنية. 2017-2022. ص 1.

من مسؤولية توفير التعليم الجيد عملية مجتمعية وليست مسؤولية وزارة التعليم وحدها، بل لابد من تضافر الجهود بين المجتمع ومؤسساته كافة[20].

ومن المسائل التي تمس جوهر البيئة التعليمية ومدى مناسبتها، تتعلق بدرجة ملائمة البناء المدرسي باعتباره أهم عناصر العملية التعليمية، فالأبنية المدرسية في القدس لها نصيب من المعاناة والحصار بل إن العديد من أبنيتها بات غير صالح للاستخدام في ظل تعنت الاحتلال الإسرائيلي أمام محاولات البناء أو الإضافة أو الصيانة أو التعديل، مما جعل من وضعية الأبنية عائقاً أمام العملية التعليمية، إضافة إلى التشوهات التي تدخلها بلدية الاحتلال على المنهج لطمس الهوية الفلسطينية بحذف ما يشكل "تحريضاً" من خلال إزالة النصوص التي تتناول موضوع المقاومة والدفاع عن الوطن، وحق العودة. فحُذف علم فلسطين من كتاب اللغة العربية للصف الأول، وحذفت قصائد وبيوت شعرية من صفوف أخرى، وتمارس سلطات الاحتلال ضغوط مستمرة على مدارس القدس لإلزامها بالمنهاج "الإسرائيلي"[21]. ومنعت قوات الاحتلال إدخال الكتب المدرسية لمدارس المسجد الأقصى، ولم تقف إجراءات الاحتلال على منع إدخال الكتب، بل قامت بعرقلة وصول المدرسين والطلاب إليها بحجة حملهم للمنهج الفلسطيني. وفي سياق متصل بعرقلة العملية التعليمية يقوم الاحتلال بملاحقة الطلاب والمعلمين الفلسطينيين ففي 2017/8/24 اقتحم جنود الاحتلال مدرسة دار الأيتام الإسلامية في البلدة القديمة، واعتقلوا طالبين وأشاعوا جواً من الرعب بين صفوف الطلاب، كما تلاحق حكومة الاحتلال المعلمين الفلسطينيين في مدارس القدس والأراضي المحتلة الأخرى. حيث قامت الأخيرة باتخاذ إجراءات ضد 12 معلم فلسطيني تراوحت بين الإيقاف عن العمل والفصل النهائي بداعي التحريض[22].

تعتبر ظاهرة التسرب المرتفعة في الحالة التعليمية المقدسية مؤشر اً على تدني مستوى الخدمات التعليمية، وعدم القدرة على استيعاب الطلبة، فـ 13% من طلاب مدارس القدس يتسربون من مقاعدهم الدراسية كل عام، ويلعب الاعتقال والحبس المنزلي دوراً محورياً ومركزياً في رفع حالات التسرب القهري لدى طلبة القدس، إلى جانب جملة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية. ثلث تلاميذ المدارس في القدس التابعة لإشراف المعارف والبلدية يتسربون من مقاعد الدراسة، وأكثر من 1300 تلميذ تسربوا من مقاعد الدراسة في هذه المدارس، 21% تسربوا من الدراسة عند ترفيعهم إلى الصف العاشر، وهناك جزء كبير يبلغ 13% من الفئات العمرية التي تقع في سن التعلم في القدس لا يلتحقون بأي إطار تعليمي، ولا تتابعهم أي جهة[23].

ومع التعنت الذي تبديه سلطات الاحتلال تبدو الوزارة والقطاع الخاص والأونروا كجهات مشرفة على العملية التعليمية في القدس ومعها المجتمع الدولي، عاجزة عن انتزاع حق الفلسطيني بممارسة حريته ببناء المدارس وتدريس المناهج التي يريدها. الوضع في القدس لا يمكن تصنيفه فقط بالصعب بل في عديد من الأماكن بالخطر، فالعديد من المدارس والغرف الصفية مهددة بالانهيار. ويعبر طلبة القدس يومياً خلال حواجز الاحتلال للوصول إلى مدارسهم حيث يضطر الطلبة لعبور 12 حاجزاً عسكرياً تحاصر المدينة وتنتشر عبر شوارعها ومداخلها مؤدية إلى إعاقة وصول الطلبة والمعلمين من وإلى مدارسهم، بالإضافة إلى ممارسات التفتيش والاذلال

---

[20]مقابلة مع ريناد قبج وحنين الخيري– مؤسسة تامر. (بتاريخ 2017/10/3).

[21]الشامي، غسان مصطفى.2017. المنهاج الفلسطيني في القدس بخطر. وكالة معاً الإخبارية. (نشر بتاريخ 2017/2/6). الرابط الالكتروني: http://bit.ly/2mdDll9

[22] مؤسسة القدس الدولية. 2017. تقرير حال القدس ما بين تموز/ يوليو وأيلول/ سبتمبر 2017. ص 14.

[23]المصدر السابق.

ومصادرة الحقائب حيث تم في عام 2016 هدر أكثر من 500 حصة دراسية[24]، ويقدر النقص بالغرف الصفية بـ 2200 غرفة صفية[25]. وقد تم في عام 2016 إضافة 44 غرفة صفية فقط، ومن المقرر أن يتم بناء 339 غرفة صفية جديدة خلال السنوات الثلاث القادمة[26].

ويساهم الحصار أيضاً في انخفاض المساواة والجودة ففي قطاع غزة حيث يتسم التعليم بالتكدس والظروف غير الآمنة منذ العدوان الذي وقع 2008 حيث تضررت المدارس ورياض الأطفال ومنع الحصار المتواصل إعادة أعمار تلك المدارس وبناء أخرى جديدة[27].عاد أكثر من نصف مليون طفل (550,000)إلى مقاعد الدراسة ليتلقوا تعليمهم في غرف صفية مزدحمة، وتضطر ثلثا المدارس إلى العمل بنظام الفترتين (70% من مدارس وكالة الغوث للاجئين، و63% من المدارس الحكومية) كما تعمل ست مدارس بنظام الثلاث فترات للتدريس حتى يتم استيعاب الأعداد المتزايدة من الأطفال وذلك بسبب النقص في عدد المدارس والغرف الصفية. ويستثنى من ذلك المدارس التابعة للقطاع الخاص والبالغ عددها 55 مدرسة وتشكل نسبتها 7.7% من المدارس في قطاع غزة[28].

ويضطر الأطفال للدراسة في غرف صفية باردة، وفي بعض الأحيان القيام بواجباتهم المنزلية على ضوء الشموع بسبب التدهور غير المسبوق في أزمة الطاقة، ففي الوقت الحالي تتوفر الكهرباء في قطاع غزة من أربع إلى ست ساعات يومياً فقط.وتواجه وزارة التربية والتعليم العالي نقصاً يصل إلى حوالي 800 مدرس وموظف إداري، في حين يبلغ العجز الشهري لرواتب المعلمين حوالي 300,000 دولار[29].فالانقسام السياسي يعيق العديد من البرامج التربوية والتجانس في التطور التربوي بين شقي الوطن[30].

في هذا الإطار، يؤكد الأكاديمي عبد الرحيم الشيخ، أن من أهم المعيقات تتمثل في كون السلطة لا تمتلك سيادة على مدارس القدس بفعل الاحتلال، فهي واحدة من بين خمس جهات تدير هذا القطاع إلى جانب المدارس الخاصة، والمدارس التي تدار من قبل دائرة المعارف الإسرائيلية وبلدية الاحتلال وتخضع لتطبيق مناهج فلسطينية محرفة، وجزء منها يطبق فيها المناهج الإسرائيلية، ومدارس أخرى تعمل تحت إدارة وكالة غوث وتشغيل اللاجئين. ولكل منها سياساته وأسلوبه وطريقة تعامله مع الطلبة. ولا تمتلك أي سلطة على قطاع غزة بفعل الانقسام باستثناء تنسيق إعلان نتائج الثانوية العامة، بمعنى تشتت الجغرافيا الفلسطينية[31].

---

[24] الإدارة العامة للتخطيط التربوي. التقرير السنوي 2015: نظام المتابعة والتقييم المبني على النتائج للخطة الاستراتيجية الثالثة 2014-2019.ص 87.

[25]المصدر السابق. ص88.

[26]مقابلة مع صبري صيدم- وزير التربية والتعليم، (بتاريخ 2017/9/6).

[27] الخطة الوطنية للإنعاش المبكر، وإعادة إعمار غزة. (القاهرة تشرين الأول 2014) ص 29.

[28]الكتاب الاحصائي السنوي للتعليم في محافظات غزة للعام الدراسي 2015-2016. (ديسمبر2016). ص 13 -15

[29] الأمم المتحدة مكتب تنسيق الشؤن الإنسانية، OCHA. حق التعليم لميون طفل فلسطيني معرض للخطر. الرابط الإلكتروني: http://bit.ly/2qlt37whgvhf’

[30]مقابلة مع مأمون جبر-وزارة التربية والتعليم العالي، (2017/9/6).

[31]مقابلة مع عبد الرحيم الشيخ -جامعة بيرزيت، (بتاريخ 2017/9/23).

المناهج:

في هذا القسم سيتم تناول مسألة انعدام المساواة والجودة من خلال التركيز على محورين الأول مدى قدرة الفلسطيني على صياغة المنهج الذي يعبر عن وجوده وهويته، والثاني الضغوط التي تتعرض لها المدارس في القدس على صعيد المنهج التدريسي.

تتم ممارسة الضغوط على المناهج بهدف صياغة رواية فلسطينية مشوهة تلقن لطلبة المدارس، تحت شعار وقف التحريض فتمارس حكومة الاحتلال ومعها مجموعة من المانحين الدوليين تشويهاً مقصوداً للمناهج الفلسطينية، وبهذا الصدد لا يمكن إهمال دور وزارة التربية والتعليم بضرورة التصدي للضغوط الممارسة لإجراء التعديلات على المناهج، هذه الضغوطات تضع الوزارة محل انتقاد من قبل المجتمع الفلسطيني حين تبدي الوزارة تجاوباً معها، فعلى سبيل المثال لا الحصر يتم اختصار المدن الساحلية الفلسطينية في غزة مثلاً، مع تجاهل ذكر المدن الأخرى ولا يمكن التعامل مع هذا السلوك إلا من قبيل خلق وعي فلسطيني مشوه منفصل عن واقعه.

فسيادة التفكير الفلسطيني على تحديد محتوى المناهج يبدأ من الحذر في التعامل مع التمويل، فسلة التمويل المشترك والتي تصل بمجموعها إلى 140 مليون يورو تقريباً، ويتم صرفها ضمن مراحل ومشاريع على التعليم تمتد لثلاث سنوات[32]، وهذه السلة المشتركة تغطي أقل من 50 مليون سنوياً، وهي أقل من الأموال المهدورة نتيجة التهرب الضريبي، أو الضائعة كنتيجة لعدم عدالة النظام الضريبي.

ونظراً لأهمية مسألة المناهج، ودورها في تأسيس التكامل، والتوحيد المنطقي والقيمي للبنى الاجتماعية لشعب لازال يرزح تحت الاحتلال وكمسألة مصيرية يمكن تخفيض سلة المانحين الممولين أو الذين يتبنون الرواية الإسرائيلية، والاستعاضة عنها بأموال دافعي الضرائب. هذا يبرز، ويشجع دافعي الضرائب الفلسطينيين للشعور بدورهم، ويزيد الثقة بالنظام الضريبي.

وفي القدس الدعم المالي المقدم لبعض المدارس من سلطات الاحتلال لا يقف عند سقف فرض المناهج فقط، بل يمتد لإيقاف أي جهد ونشاط يبث الروح الوطنية في طلبة هذه المدارس. وفي سياق فرض المناهج الإسرائيلية في القدس، أعلن ممثلو عدد من أولياء أمور الطلبة في القدس المحتلة في 2017/9/5 الاضراب العام وتعليق الدوام في عدد من المدارس التابعة لبلدية الاحتلال، احتجاجاً على فرض المنهاج الإسرائيلي، ويشير أولياء الأمور إلى أن المناهج وإدارة المدارس كانت الأسوأ، في المقابل قامت سلطات الاحتلال بتقديم دعم مالي في مقابل تطبيق المناهج الإسرائيلية. ويتم تغيير إدارة المدرسة باستمرار، الأمر الذي يجعل العملية التعليمية في تخبط مستمر[33].

دمج ذوي الإعاقة:

نصت المواثيق الدولية والعهود الأممية على الحق في التعلم لذوي الإعاقة، كما في المادة (24) من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة[34]، كما تضمن كل من القانون الأساسي الفلسطيني وقانون الطفل الفلسطيني، ومواد قانون حقوق المعوقين ولائحته التنفيذية، إلى جانب قانون التربية والتعليم، نصوص صريحة

---

[32]مقابلة مع صبري صيدم -وزير التربية والتعليم، (بتاريخ 2017/9/6).

[33]مؤسسة القدس الدولية. 2017. تقرير حال القدس ما بين تموز/ يوليو وأيلول/ سبتمبر 2017.ص 14.

[34]اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة – الأمم المتحدة، مادة رقم (24).

تؤكد حق ذوي الإعاقة في التعليم وفي توافر مرافق تعليمية ملائمة لاحتياجاتهم[35]. يوجد أكثر من ربع مليون فرد يعاني من إعاقة واحدة على الأقل في فلسطين، وهم يشكلون 5% من إجمالي السكان في الضفة و7% من السكان في قطاع غزة، وقد شهد انتشار الإعاقات ارتفاعا مقارنة بالإحصاءات السابقة. بينهم 35.657 طفلاً ربعهم غير ملتحقين بالتعليم[36]. وكون وزارة التربية والتعليم هي الجهة الرسمية المخولة بإدارة قطاع التعليم إلا أن السياسات المخصصة لاستهدف الطلبة ذوي الإعاقة لازالت دون الطموح.

وتشير رئيس قسم برامج التربية الخاصة رنا جابر إلى أن التعامل مع الطلبة ذوي الاعاقة ما زال يواجه العديد من التحديات.

> *" عند اللجوء لوزارة الصحة فإنها تتعامل مع المشاكل الظاهرة مثل الإعاقة السمعية والبصرية والحركية بينما الإعاقة الخفية غير الظاهرة مثل صعوبات التعلم والتوحد وكونه لا يوجد متخصصين تتم عملية التشخيص باللجوء إلى طبيب الأعصاب. كما وتساهم الاتجاهات السلبية وعدم تعاون الاهل بالمستوى المطلوب، أو التعامل مع الحالات الشديدة التي يصعب دمجها، في تعقيد المسألة "*

وتظهر البيانات الرسمية أن أطراف التعليم الثلاث (الحكومة، الأونروا، والقطاع الخاص) فشلوا في قضايا أساسية تتعلق بتوفير بيئة ملائمة للأطفال ذوي الإعاقة، فالمراحيض غير ملائمة في أكثر من 70% من مدارس الاونروا، و63% في مدارس الحكومة. كما أن 51% من المدارس العاملة في فلسطين لا يتوفر فيها شواحط للطلبة المعاقين، وهذا يخلق صعوبات في مسألة التنقل والحركة. وكانت مدارس القطاع الحكومي هي الأقل ملائمة من حيث توفير الشواحط لذوي الإعاقة فـ 56.1% من هذه المدارس لا تتوافر فيها شواحط، والتي تعتبر ضرورية لتسهيل حركتهم وتنقلهم.

جدول (1): <u>التوزيع النسبي للمدارس حسب توفر مراحيض وشواحط للطلبة المعاقين، حسب المديرية والجهة المشرفة</u>
المصدر: الكتاب الاحصائي التربوي السنوي 2017-2018

Directorate	Stairs for Disabled Students توفر شواحط للطلبة ذوي الإعاقة				Toilet for Disabled Students توفر مراحيض للطلبة ذوي الإعاقة				المديرية
	خاصة Private	وكالة UNRWA	حكومة Government	كافة السلطات All Authorities	خاصة Private	وكالة UNRWA	حكومة Government	كافة السلطات All Authorities	
All Governorates	22.6	53.8	56.1	51.1	17.9	70.8	63.9	58.2	كافة المحافظات

التحدي الذي يجب الانتباه إليه هي نسبة التحاق الطلبة ذوي الإعاقة في المدراس الفلسطينية، في ظل انتشار حالات الإعاقة وما يعني لاحقاً استبعادهم من سوق العمل، فـ 17% غير مدمجين في التعليم، كما أشارت بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017، أن 0.9% من الأطفال لديهم على الأقل أحد أشكال الاعاقة (0.7% في الضفة الغربية و1.2% في قطاع غزة)، بواقع 1.1% من الأطفال الذكور مقابل 0.8% من الإناث.

[35] إبداع المعلم. 2017. ورقة موقف مطلبية حول "تعزيز حقوق الطلبة ذوي الإعاقة في موازنة وزارة التربية والتعليم العالي"، ص: 1.
[36] دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017. شباط 2018. ص: 18.

ناهيك عن أن أكثر من 70% من ذوي الإعاقة عاطلون عن العمل[37]. ما يستدعي تفعيل السياسات والتدخلات القائمة، واستحداث تدخلات جديدة لدمجهم في جوانب الحياة المختلفة، العلمية والتعليمية.

وينظر د. مأمون جبر مدير عام التخطيط بزاوية مكملة حول أهمية إعداد معلمين مؤهلين، وتفعيل وزيادة غرف المصادر للتعامل مع الطلبة ذوي الاعاقة وتمكين المعلم من مواكبة كل ما هو جديد بهدف تطوير آدائه وهذا ما تعمل عليه الوزارة، ويشير جبر إلى *"أن نسبة المدارس التي فيها غرف مصادر 12% وتخدم 2560 طالب من أصل 36 ألف طالب بحاجة إلى مثل هذه الخدمة هذه السنة تم إضافة مؤشر وهو درجة اندماج الطلبة ذوي الإعاقة في المدارس الحكومية والدرجة التي يشعر الطلبة ذوي الإعاقة أن المدرسة صديقة لهم"* .

وبتجاهل الاستثمار في قضايا لا تحتاج إلى تكلفة عالية بنسب كبيرة من المدارس على اختلاف الجهات القائمة، مع تردي الأوضاع بشكل متقارب في كل من المدارس التابعة للحكومة، ووكالة الاونروا. يصبح الواقع أسوأ للطلبة الذي يواجهون إعاقات أكثر صعوبة في الحركة، كأن يتم الحديث عن الإعاقات الدماغية، والإعاقات في السمع والبصر. حيث تشير البيانات الصادرة عن وزارة التربية والتعليم إلى أن آلاف الطلبة لديهم أنواع وإعاقات مختلفة تستلزم العمل على مستويات مختلفة لدمجهم من خلال البيئة والوسائل الملائمة. فانعدامها يخلق صعوبة مضاعفة لآلاف الطلبة والطالبات من ذوي الإعاقة.

جدول (2) توزيع الطلبة ذوي الإعاقة في المدارس الحكومية حسب نوع الإعاقة والمديرية وجنس الطالب للعام الدراسي 2017-2018.

المصدر: الكتاب الاحصائي التربوي السنوي 2017-2018.

المديرية Directorate	بصرية كلية Blind			بصرية جزئية Visual Impairment			سمعية كلية Deaf			سمعية جزئية Hard of Hearing			اضطرابات النطق Articulation Disorders			حركية Physical			عقلية Mental		
	ذكور Male	إناث Female	مجموع Total	ذكور Male	إناث Female	مجموع Total	ذكور Male	إناث Female	مجموع Total	ذكور Male	إناث Female	مجموع Total	ذكور Male	إناث Female	مجموع Total	ذكور Male	إناث Female	مجموع Total	ذكور Male	إناث Female	مجموع Total
كافة المحافظات All Governorates	78	57	135	906	945	1,851	95	119	214	513	512	1,025	1,411	1,044	2,455	796	806	1,602	351	417	768

ولا يتم اتباع استراتيجيات تأخذ بعين الاعتبار درجة الإعاقة، إن كانت كلية أو جزئية، ومستوى الصعوبة التي تخلقها في التعلم، ونوعها حركي أم عقلي، أم نطقي، أم سمعي. ولازال هناك افتقار للفهم الصحيح والصائب لاحتياجات ذوي الإعاقة، وتوجيه مفهوم التعليم الجامع لذوي الإعاقة دليل على قصور الفهم وتحديد الاحتياجات بشكل منصف وعادل.[38]

رياض الأطفال

معدل الالتحاق في رياض الأطفال لا زال منخفضاً على الرغم من الزيادات الطفيفة التي تمت في سنة 2015 حيث ارتفعت النسبة من 55% سنة 2014، إلى 57%مع فروقات طفيفة بين عدد الذكور للإناث. وذلك يعزى

[37] الإحصاء المركزي الفلسطيني، البيان الصحفي للإعلان عن نتائج التعداد 2017.
[38]مقابلة مع وحيد جبريل -خبير تربوي، (بتاريخ 2017/10/5).

لكون نسبة جنس الذكور إلى الإناث أعلى في المجتمع الفلسطيني حيث 50.8% ذكور مقابل 49.2% إناث، وبثبات نسبي في السنوات العشر الأخيرة[39].

ومع ذلك فإن هذه النسبة لا زالت منخفضة، إذ بلغ عدد رياض الأطفال على مستوى الوطن 64 مدرسة حكومية في الضفة الغربية، وهناك 14 روضة حكومية في قطاع غزة[40]، وهذا عدد قليل جداً إذا ما قورن بالقطاع الخاص، فغالبية رياض الأطفال هي رياض أطفال خاصة ذات رسوم مرتفعة نسبياً في ظل الأوضاع الاقتصادية السائدة، بل إن بعض القرى تفتقر لوجود رياض أطفال، وبمناقشة القصور الذي تعاني منه على مستوى التمويل، الذي ينعكس على المستوى الأكاديمي والإداري. فإن رياض الأطفال من المسائل التي لا تحظى حتى بالحد الأدنى من الاهتمام الحكومي وهذا ما حاولت أجندة السياسات الوطنية تداركه بتدخلات توسيع نطاق التعليم قبل المدرسي والارتقاء بمستواه. فرياض الأطفال يخصص لها 1.74 % من موازنة وزارة التربية والتعليم[41].وبالرغم من زيادة التحديات في قطاع التعليم، إلا أن برامج التعليم ما زالت لا تتلقى الدعم اللازم، فهناك حاجة لأكثر من 20 مليون دولار أمريكي للمساعدات الانسانية لدعم نظام التعليم العام تتوزع بين 14 مليون للقطاع، مقابل 6 مليون للضفة[42].

تعتبر فئة الأطفال الفئة الأهم في أي مجتمع، وأحد مصادر البناء والتنمية المستقبلية، وتعتبر مرحلة الطفولة إحدى المراحل الهامة والحرجة في حياة الانسان، حيث تحدد ملامح الطفل المستقبلية. وعليه لا يجب أن تترك هذه المسألة للقطاع الخاص الذي لا يعول عليه لبناء ذات تستند إلى تربية وطنية شاملة، فعلى الحكومة أن تساهم جدياً في هذا القطاع، والذي يعتبر مجالاً يديره ويستثمر فيه القطاع الخاص. فغالبية دور الحضانة والمرحلة المبكرة تخضع للقطاع الخاص ونسبة قليلة للجمعيات والمدارس الخاصة. فتوفير رياض أطفال من شأنه أن يخلق المزيد من فرص العمل، والتشغيل.

ويشكل الإعلان العالمي لحقوق الطفل الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1979 تتويجاً للاهتمام المتزايد بالأطفال، ويتضمن الإعلان مبادئ أساسية تهدف إلى توفير ضمانات البقاء والنمو والحماية للأطفال، وتنفيذ بنود هذه الاتفاقية يستلزم توفير الرعاية والبيئة الإيجابية الداعمة والغنية والمحفزة للأطفال[43]، وهذا بمثابة تحدي خصوصاً إذا ما كان الحديث عن بيئة غير مستقرة كالتي يعيشها الطفل الفلسطيني حيث يعتبر الحق في الحصول على التعليم معرض للخطر، والانتهاك كنتيجة للسياسات الممنهجة التي يتبعها الاحتلال لإعاقة حق الأطفال الفلسطينيين بالتعلم ضمن بيئة صحية ومحفزة. حيث يعيق الاحتلال وصول الأطفال الفلسطينيون إلى حقهم في التعليم. باستمرار عمليات هدم المدارس ومصادرة المعدات، والعمل بنظام الفترتين، ونقص التمويل، وعدم القدرة على إعطاء الأولوية الكافية للتعليم، فقام الاحتلال بهدم ثلاث مدارس ابتدائية ورياض أطفال في مناطق (ج) بالضفة الغربية، كما قاموا بمصادرة العديد من المعدات خلال الأسبوعين السابقين للعودة إلى دوام المدارس. هذه الإجراءات أضرت بـِ 132 طفل وطفلة. إضافة إلى إصدار أوامر تنفيذ

---

[39]الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. المرأة والرجل في فلسطين، قضايا واحصاءات. (كانون الأول/ ديسمبر2016)، ص18

[40]الإدارة العامة للتخطيط التربوي. التقرير السنوي 2015: نظام المتابعة والتقييم المبني على النتائج للخطة الاستراتيجية الثالثة 2014-2019.ص61.

[41]وزارة التربية والتعليم. موازنة المواطن.2018.

[42] الأمم المتحدة مكتب تنسيق الشؤن الإنسانية، OCHA. حق التعليم لميون طفل فلسطيني معرض للخطر. الرابط الالكتروني: http://bit.ly/2Aon6ql

[43]اتفاقية حقوق الطفل (20 تشرين الثاني/ نوفمبر 1989). ص 3.

هدم وإيقاف عمل بحق ست وخمسون مدرسة في مناطق (ج)، مما يؤدي إلى عدم استقرار العملية التعليمية للطلاب المهمشين بهذه المدارس والمناطق[44].

وبحسب تعبير جنيفر مورهيد من مؤسسة إنقاذ الطفل فـ "إن أبرز التحديات في قطاع التعليم الفلسطيني ما هي إلا انعكاس لزيادة حجم المخاطر في أنحاء الأراضي الفلسطينية. حيث يشارك الأطفال والأهالي والهيئة التدريسية قلقهم ومخاوفهم بخصوص الوصول الآمن إلى المدارس"[45].

وفي عام 2016، تم توثيق 256 حالة انتهاك للحق في التعليم في الضفة الغربية، ألحقت الضرر بـِ 30,000 طالب وطالبة. فالعديد من الأطفال يتلقون تعليمهم دون أي حماية من موجات البرد أو الحرّ، في حين أن بعضهم يقطعون رحلات طويلة للوصول إلى المدارس، ويصلون متأخرين بسبب الحواجز العسكرية، ويواجهون المضايقات والعنف، وعرضة لتحركات ونشاطات قوات الاحتلال العسكرية بداخل المدارس أو حولها، إضافة إلى اضطرار بعضهم لعبور مناطق عسكرية وإطلاق نار[46].

أضافت جنيفيف بوتين ممثلة اليونيسف في فلسطين بأن "توفير حماية لجميع الأطفال في طريقهم إلى مدارسهم، وهم يتلقون تعليمهم على مقاعد الدراسة، والتأكد من حصولهم على تعليم ذو جودة؛ حق كل طفل بدون أي استثناء. وإن تحقيق وصول الأطفال إلى التعليم الجيد والآمن أمر أساسي، ومن قبيل الواجبات الجماعية لتحقيق مستقبل أكثر سلاماً"[47].

كما تواجه وزارة التربية والتعليم العالي نقصاً في 800 معلم وموظف إداري، إضافة إلى العجز في تغطية رواتب المعلمين (حيث يصل العجز إلى 300,000 دولار أمريكي شهرياً). وأضاف روبرت بايبر، منسق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة "يجب على الجميع الوقوف دفاعاً عن حق الاطفال الفلسطينيين في الوصول إلى التعليم السليم وفى بيئة آمنة. فالقانون الدولي صريح بتأكيده على أهمية تمتع الأطفال والفصول الدراسية بحماية فريدة ويجب احترامها من قبل الجميع. ويجب على جميع الأطراف حماية حق وصول الأطفال إلى التعليم بما يتماشى مع التزاماتهم بموجب القانون الدولي. كما يجب إزالة المعيقات واتخاذ التدابير اللازمة لتجنب المضايقات والعنف في الطريق إلى المدرسة وبداخلها، إضافة إلى احترام خصوصية وحرمة المدارس باعتبارها أماكن آمنة للأطفال؛ وضرورة الاستثمار في التعليم واعتبار جميع ما ذكر كأولويات عاجلة[48].

معدلات الاكتظاظ

الاكتظاظ مشكلة أخرى تواجه النظام التعليمي في القطاع الحكومي وتؤثر سلباً على تحصيل الطلاب من جهة وأداء المعلمين من جهة أخرى. فعلى مستوى المرحلة الأساسية، بلغ معدل اكتظاظ الطلبة في الشعبة الصفية الواحدة في المدارس الحكومية في الضفة الغربية (27.6)، وفي قطاع غزة 38.9. أما معدل الاكتظاظ في المرحلة الثانوية للمدارس الحكومية في الضفة الغربية فقد بلغ (22.4)، وفي قطاع غزة (36.9) طالب لكل

---

[44] الأمم المتحدة مكتب تنسيق الشؤن الإنسانية، OCHA، حق التعليم لميون طفل فلسطيني معرض للخطر.الرابط الإلكتروني: http://bit.ly/2Aon6ql

[45] المصدر السابق.

[46] المصدر السابق.

[47] الأمم المتحدة مكتب تنسيق الشؤن الإنسانية، OCHA، حق التعليم لميون طفل فلسطيني معرض للخطر.

[48] المصدر السابق.

شعبة، في حين كان معدل الاكتظاظ في المدارس الخاصة للمرحلة الأساسية في الضفة الغربية (23.1)، وفي قطاع غزة (20.3). ومعدل الاكتظاظ للمرحلة الأساسية لمدارس الأونروا بلغ (33.6) في الضفة الغربية، و(39.3) في قطاع غزة. وبلغ معدل الاكتظاظ العام في جميع المدارس الأساسية في الضفة الغربية (38.2) و (37.8) في قطاع غزة. وبلغ معدل الاكتظاظ العام في المرحلة الثانوية في الضفة الغربية (20.0) و (36.5) في قطاع غزة[49].

إن الإشارة إلى كون أعلى معدلات الاكتظاظ تتواجد لدى الأونروا يفرض أن تمويل عمليات الاونروا الآخذ بالتراجع هو مؤشر على عدم قدرة الاونروا على إنجاز الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، حيث تنخفض ميزانيات الاونروا عام بعد أخر وبالتالي قدرة الاونروا على ملائمة برامجها لألاف الطلبة من اللاجئين هي محدودة ولا يبدوا أن هناك تطوير للمرافق والتوظيف لتخفيض نسبة الازدحام لتصبح قريبة من المعدل الوطني.

جدول (3): توزيع عدد الشعب ومعدل الاكتظاظ حسب الصف والجهة المشرفة في مديريات المحافظات الشمالية، 2018/2017
المصدر: الكتاب الاحصائي التربوي السنوي 2018/2017

Grade	Private خاصة		UNRWA وكالة		Government حكومة		All Authorities كافة السلطات		الصف
	طالب/ شعبة Students/ Class	شعب Classes	طالب/ شعبة Students/ Class	شعب Classes	طالب/ شعبة Students/ Class	شعب Classes	طالب/ شعبة Students/ Class	شعب Classes	
All Grades	22.7	4481	33.4	1444	26.7	21045	26.4	26870	كافة الصفوف

هذا إلى جانب مدارس الاونروا مكتظة، فهي الأعلى أيضا مقارنة بعدد الطلبة للمعلمين، ويشكل ذلك ضغطاً اضافياً على الطلبة والمعلمين في آن واحد، بينما تبلغ النسبة 16.2 في المدارس الخاصة، ترتفع لدى الاونروا إلى 29.2 معدل الطلبة لكل معلم أي ما يقارب الضعف. وعليه يمكن الخروج باستنتاج أن التأسيس لفرص غير متساوية، يؤسس لفرص غير عادلة في المستقبل ويعمق الفجوة في نسب البطالة المرتفعة بين صفوف اللاجئين.

وإلى جانب مشكلة الاكتظاظ، فإن مدارس الوكالة تعاني من معدلات تسرب مرتفعة. وبالغالب أن التسرب يحدث في نظام الذي تشرف عليه الاونروا والنظام الذي تديره الحكومة بينما تنخفض هذه النسبة بشكل لافت في المدارس الخاصة. حيث تبلغ نسبة التسرب لجميع المراحل في المدارس الحكومية في الضفة الغربية في عام 2013-2014 (1.6%)[50]، ووصل معدل التسرب للطلبة في المرحلة الأساسية عام 2015 إلى 1.3%[51]أما عن انتشار ظاهرة التسرب من المدارس بين اللاجئين الفلسطينيين في العام الدراسي 2010-2011 في الضفة الغربية وصلت النسبة 2.52%، وفي قطاع غزة 1.94%[52].ومعدل التسرب في المرحلة الأساسية والثانوية في فلسطين 2014-2015 (3.3%)، أساسي 1.3%، وثانوي 2.0%وترتفع هذه النسبة بين الذكور[53].

جدول (4): معدل عدد الطلبة لكل معلم حسب المديرية والجهة المشرف،2017/2018

[49]الكتاب الإحصائي التربوي السنوي للعام الدراسي 2016-2017. (إحصاءات المدارس ورياض الأطفال) ، ص:39.
[50]ظاهرة انتقال الطلبة من التعليم النظامي إلى التعليم غير النظامي وسوق العمل. وزارة التربية والتعليم العالي. أيلول 2015. ص 17.
[51]التقرير السنوي 2015. ص 20.
[52] التسرب من مدارس الاونروا: دراسة على مستوى الوكالة، ص11.
[53]الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. المرأة والرجل في فلسطين قضايا واحصائيات. (كانون الأول / ديسمبر 2016).ص 28

المصدر: الكتاب الاحصائي التربوي السنوي 2017/2018.

Directorate	Students Per teacher ratio معدل عدد الطلبة لكل معلم				المديرية
	خاصة Private	وكالة UNRWA	حكومة Government	كافة السلطات All Authorities	
All Governorates	16.4	30.8	20.9	22.1	كافة المحافظات

وفي غزة حيث ينمو الاطفال في ظروف قاتمة، محاصرين بالفقر والعنف، يوجد 252 مدرسة تقدم الخدمة لأكثر من 240,400 طالب وطالبة، وقد أدت سنوات من نقص التمويل إلى إبقاء النظام التربوي في غزة يعمل فوق طاقته، حيث أن 94% من المدارس تعمل بنظام الفترتين حيث يستضيف المبنى الواحد مدرسة وطلابها في الفترة الصباحية ومدرسة أخرى بطلاب مختلفين في الفترة المسائية. ونتيجة لذلك، فإن تعليم الأطفال يتم اقتطاعه بشدة. وفي امتحانات العام 2006، رسب ما يقارب من 80% من الطلبة في الرياضيات فيما رسب أكثر من 40% من الطلبة في مادة اللغة العربية[54].

جدول(6): توزيع المدارس حسب المديرية والجهة المشرفة وفترة الدوام، 2018/2017
المصدر: الكتاب الاحصائي التربوي السنوي 2017-2018

Directorate	خاصةPrivate			وكالة UNRWA			حكومة Government			كافة السلطاتAll Authorities			المديرية
	مجموع Total	مسائي Evening	صباحي Morning	مجموع Total	مسائي Evening	صباحي Morning	مجموع Total	مسائي Evening	صباحي Morning	مجموع Total	مسائي Evening	صباحي Morning	
All Governorates	425	0	425	370	95	275	2,203	123	2,080	2,998	218	2,780	كافة المحافظات

مسألة الاكتظاظ، ومحدودية عدد المباني أوجد إشكالية يعاني منها القطاع العام، والمدارس التابعة لوكالة الاونروا تتمثل في ارتفاع عدد المدارس التي تعمل بنظام الفترتين، وهذا أوجد عبء على الطلبة والمعلمين والأهالي على حد سواء.

جدول(7): توزيع المدارس حسب المديرية والجهة المشرفة، والمرحلة التعليمية، 2018/2017
المصدر: الكتاب الاحصائي التربوي السنوي 2017-2018.

Directorate	خاصةPrivate			وكالة UNRWA			حكومة Government			كافة السلطاتAll Authorities			المديرية
	مجموع Total	ثانوية Sec.	أساسية Basic	مجموع Total	ثانوية Sec.	أساسية Basic	مجموع Total	ثانوية Sec.	أساسية Basic	مجموع Total	ثانوية Sec.	أساسية Basic	
All Governorates	425	144	281	370	2	368	2,203	1,057	1,146	2,998	1,201	1,795	كافة المحافظات

[54] وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين "الأونروا". خدمات التعليم في غزة. الرابط الالكتروني: http://bit.ly/2ETpDfz

جدول (8) التوزيع النسبي للمدارس التي تتوفر فيها الغرف التخصصية (مختبر علوم، حاسوب، مكتبة) حسب المديرية والجهة المشرفة،2018/2017

المصدر: الكتاب الاحصائي التربوي السنوي 2017-2018

Directorate	خاصةPrivate			وكالة UNRWA			حكومة Government			كافة السلطاتAll Authorities			المديرية
	مكتبة Library	مختبر حاسوب Computer Lab.	مختبر علوم Science Lab.	مكتبة Library	مختبر حاسوب Computer Lab.	مختبر علوم Science Lab.	مكتبة Library	مختبر حاسوب Computer Lab.	مختبر علوم Science Lab.	مكتبة Library	مختبر حاسوب Computer Lab.	مختبر علوم Science Lab.	
All Governorates	%58.12	70.00 %	%56.47	87.8 %4	%91.89	%75.68	80.80 %	%76.40	%76.80	78.45 %	%77.45	%73.78	كافة المحافظات

أما على صعيد درجة الملائمة من ناحية مدى توفر الغرف التخصصية كانت النسبة الأقل ظاهرة لدى المدارس التي يشرف عليها القطاع الخاص، سواء من ناحية المكتبة، أو مختبر الحاسوب، أو مختبر العلوم.

جدول(9): معدل عدد الطلبة لكل جهاز حاسوب حسب المديرية والجهة المشرفة، 2018/2017

المصدر: الكتاب الاحصائي التربوي السنوي 2017-2018

Directorate	معدل عدد الطلبة لكل حاسوبStudents Per Computer				المديرية
	خاصة Private	وكالة UNRWA	حكومة Government	كافة السلطات All Authorities	
All Governorates	16.5	47.8	20.3	23.2	كافة المحافظات

وكانت النسبة في معدل عدد الطلبة لكل جهاز حاسوب لدى وكالة الاونروا في الأعلى (47 طالب لكل جهاز حاسب)، يليها المدارس التابعة للحكومة حيث 20 طالب لكل جهاز حاسوب، وأخيرا الخاصة 16 طالب لكل جهاز حاسوب.

يجدر الإشارة إلى كون مقياس المعدل العام يظل موضع انتقاد، ومساءلة من حيث درجة الدقة والموثوقية للخروج بمؤشرات تدلل حول الوضع العام، فليس بمقدور المنظمات والناشطين في مجال التعليم الركون إلى إحصائيات ونسب المعدل العام كتعبير عن تحقيق العدالة من عدمها، حيث يفيد تعبير (المعدل العام) أحيانا إلى وصف ظالم، يعوزه الدقة. مع عدم القدرة على التقليل من أهميته على المستوى الوطني، أو حتى كسند يمكن المحاججة به من قبل الحكومات على الصعيد الدولي وفي التقارير الدولية. لكنه بواقع الأمر يخفي جزء من الحقيقة. فلا يمكن الركون عليه لتحديد التدخلات في المناطق الأكثر حاجة. على سبيل المثال يتجاوز على المستوى الفردي معدل الازدحام في الصفوف إلى أكثر من 33 طالب في مدرسة خاصة يصل قسط السنوي فيها إلى 5000$، وفي بعض المدارس الحكومية يصل الى 45 طالب وفي الأونروا يكون العدد مشابه تقريباً.[55] وحتى تصبح الصورة أوضح على سبيل المثال معدل الطلبة لكل جهاز حاسوب في جنين يبلغ 16.2 طالب لكل جهاز حاسوب بينما النسبة في شرق خانيونس تصل الى 59.6 طالب لكل جهاز حاسوب. والمعدل العام لكل المدارس يشير الى 78% تمتلك مختبرات حاسوب.

[55] الإدارة العامة للتخطيط التربوي. الكتاب الاحصائي التربوي السنوي 2015-2016، إحصاءات المدارس ورياض الأطفال، ص 55.

وفي مثال آخر فإن 88.2% من مدارس رام الله والبيرة، و90% من مدارس شمال غزة تمتلك مكتبة عامة بينما تنخفض هذه النسبة الى 61% في جنوب الخليل. بينما المعدل العام لكل المدارس تشير الى أن 78.3% من المدارس في فلسطين (حكومة، قطاع خاص وأونروا) تمتلك مكتبات عامة.

4. التوصيات:

استناداً إلى ما قدمته الدراسة، فإن النظام التعليمي في فلسطين يواجه العديد من القضايا التي تجعل الهدف الرابع بمثابة تحدي ضمن الواقع الراهن، سواءً بالتطلع إلى الظروف أو بالنظر إلى الجهد المبذول. وحتى في ظل مباردة الحكوم لرفع موازنة التعليم لتحسين نوعية التعليم والوصول إليه ببناء مدارس يمكن أن تساهم في تخفيف عبء الانتقال من قرية لأخرى وتساهم فعلياً في حل مشكلة الاكتظاظ ضمن غايات استهدفت بأن يتمتع الجميع بتعليم ابتدائي وإعدادي وثانوي مجاني، منصف وجيد، بما ينسجم مع الهدف الرابع الساعي إلى أن يُتاح لجميع البنات والبنين فرص الحصول على نوعية جيدة من النماء والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الابتدائي حتى يكونوا جاهزين للتعليم الابتدائي، والزيادة في عدد الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم المهارات المناسبة، بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية، للعمل وشغل وظائف لائقة ولمباشرة الأعمال الحرة، والقضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة، بما في ذلك للأشخاص ذوي الإعاقة والأطفال الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة، وضمان أن تلمّ نسبة كبيرة جميع الشباب من الكبار، الرجال والنساء على حد سواء، بالقراءة والكتابة والحساب، وضمان أن يكتسب جميع المتعلّمين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة بجملة من السُبُل من بينها التعليم لتحقيق التنمية المستدامة واتّباع أساليب العيش المستدامة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، وبناء المرافق التعليمية التي تراعي الفروق بين الجنسين، والإعاقة، والأطفال، ورفع مستوى المرافق التعليمية القائمة وتهيئة بيئة تعليمية فعالة ومأمونة[56]. عليه تقدم الدراسة مجموعة من التوصيات العملية للحد من فجوة اللامساواة على النحو التالي:

- ضرورة التصدي لمسألة التسرب التي تتم لدى الطلبة بعد إتمام المرحلة الأساسية، فبينما تبلغ نسب الالتحاق في المرحلة الاساسية أكثر من 90% من كلا الجنسين، إلا أن الاحصائيات الرسمية تشير إلى انحدار كبير في هذه النسبة في المرحلة الثانوية، وتنخفض بشكل لافت إلى أقل من 60% لكلا الجنسين، ومن هنا لابد من طرح السؤال حول ظرفية الطلبة الذين لا يستطيعون تلبية متطلب الانتقال السلس من المرحلة الأساسية إلى استكمال المرحلة الثانوية، بل إن أكثر من 45% من الذين يصلون إلى المرحلة الثانوية لا يجتازون هذه المرحلة، وهذا يطرح تساؤل حول مصير هؤلاء في ظل ارتفاع نسب البطالة في المجتمع الفلسطيني.وعليه فإن مصير عشرة ألاف طالب خارج النظام التعليمي الرسمي، يتوزعون بين البيوت، والشوارع والاستغلال في سوق العمل يبقى موضع سؤال. ويمكن التصدي لهذا الاشكال على خطورته برفع التعليم الإلزامي من المرحلة الاساسية لبداية المرحلة الثانوية لضمان التقليل من معدلات التسرب، ويبقى هذا خيار محل نقاش، ودراسة بدوره في التقليل من هذه الظاهرة. وفي التصدي لحالات الانحراف أو تخفيض نسبة الامية.

[56] الأمم المتحدة. أهداف التنمية المستدامة 17 هدف لتحويل عالمنا. الرابط الالكتروني: http://bit.ly/2qlt37w

- لابد من حشد الجهود المجتمعية على كافة مؤسساته ومستوياته. للتخفيف من وطأة الأوضاع في القدس. فمع استمرار الوضع القائم في القدس فإن إمكانية تحقيق الوزارة لأهدافها ومن ضمنها الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة يبدو مستحيلاً مع حصار المدينة وتهويدها الذي يهدد بقاء الفلسطينيين هناك. كما أن السياسية المتبعة لسلطات الاحتلال في المناطق المسماة (ج) تزيد من تلك الصعوبات علماً أن تلك المناطق تبلغ نسبتها 64% من مساحة الضفة الغربية، ومقاومة هذه الاجراءات وعدم الرضوخ لها مسؤولية تحمل عبئها الأطراف كافة.
- تعتبر مسألة المناهج مسألة هامة ومصيرية. وعليه لا بد من العمل على تخفيض سلة المانحين الذين يتنبون الرواية الاسرائيلية والاستعاضة عنها بأموال دافعي الضرائب. هذا يبرز ويشجع دافعي الضرائب الفلسطينيين ويزيد الثقة بالنظام الضريبي، ويقلل من الضغوط الممارسة على صياغة المناهج الفلسطينية. وتوجيه الدعم المقدم لأهالي القدس لمواجهة عمليات تهويد التعليم.
- تعزيز جهود دمج ذوي الإعاقة، بتخفيض نسبة المدارس غير الموائمة من ناحية المراحيض والشواحط خلال السنوات القادمة، وتعزيز برامج متخصصة للتعامل مع ذوي الإعاقة بتفعيل رزمة برامج لتمكين ذوي الإعاقة. وتأهيل المعلمين للتجاوب مع احتياجاتهم.
- العمل على رفع موازنة التعليم في عديد من الجوانب أهمها النفقات التطويرية ورفع نسبتها في الموازنة الى 25% لتحسين ظروف المعلمين وهذا يعني تعديلات على الأجور في سياق مهننة التعليم ورفع شأن العاملين في هذا القطاع.

قائمة المراجع والمصادر:

- إبداع المعلم. 2017. ورقة موقف مطلبية حول "تعزيز حقوق الطلبة ذوي الإعاقة في موازنة وزارة التربية والتعليم العالي".
- الأمم المتحدة. اتفاقية حقوق الطفل. (20 تشرين الثاني/ نوفمبر 1989).
- الأمم المتحدة. اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.2006.
- الإدارة العامة للتخطيط التربوي. الكتاب الاحصائي التربوي السنوي 2017-2018، إحصاءات المدارس ورياض الأطفال.
- الإدارة العامة للتخطيط التربوي. الكتاب الاحصائي التربوي السنوي 2015-2016، إحصاءات المدارس ورياض الأطفال.
- الإدارة العامة للتخطيط التربوي. التقرير السنوي 2015: نظام المتابعة والتقييم المبني على النتائج للخطة الاستراتيجية الثالثة 2014-2019.
- دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017. شباط 2018.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2017. مسح القوى العاملة، الربع الثالث 2017.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. المرأة والرجل في فلسطين، قضايا واحصاءات. (كانون الأول/ ديسمبر2016).
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة الشؤون الاجتماعية. 2011. مسح الأفراد ذوي الإعاقة: تقرير النتائج الرئيسية: 2011. رام الله – فلسطين.
- الخطة الوطنية للإنعاش المبكر، وإعادة إعمار غزة. (القاهرة تشرين الأول 2014).

- الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة العامة في فلسطين. موازنة المواطن 2016. (آذار 2016).
- الكتاب الاحصائي السنوي للتعليم في محافظات غزة للعام الدراسي 2015-2016. (ديسمبر2016).
- مكتب رئيس الوزراء (رام الله). أجندة السياسات الوطنية 2017-2022.
- مؤسسة القدس الدولية. 2017. تقرير حال القدس ما بين تموز/ يوليو وأيلول/ سبتمبر 2017.
- وزارة التربية والتعليم العالي. ظاهرة انتقال الطلبة من التعليم النظامي إلى التعليم غير النظامي وسوق العمل. أيلول 2015.
- وزارة التربية والتعليم العالي. موازنة المواطن 2018.
- وزارة التربية والتعليم العالي. موازنة المواطن 2017.

مواقع إلكترونية:

- الأمم المتحدة مكتب تنسيق الشؤن الإنسانية، OCHA. حق التعليم لميون طفل فلسطيني معرض للخطر. الرابط الالكتروني: http://bit.ly/2qlt37w
- سيف، رجاء. تقرير اقتصادي: زيادة المخصصات المالية لقطاع التعليم. جريدة الغد.2017. الرابط الالكتروني: http://bit.ly/2CR3IIt
- الشامي، غسان مصطفى. المنهاج الفلسطيني في القدس بخطر. وكالة معاً الإخبارية. (نشر بتاريخ 2017/2/6). الرابط الالكتروني: http://bit.ly/2mdDll9

المقابلات:

- جابر، رنا. مقابلة شخصية. رام الله. بتاريخ (2018/6/28).
- جبر، مأمون. مقابلة شخصية. رام الله. بتاريخ (2018/7/2).
- جبر، مأمون، مقابلة شخصية. رام الله بتاريخ. (2017/9/6).
- الشيخ، عبد الرحيم. مقابلة شخصية. جامعة بيرزيت. (بتاريخ 2017/9/23).
- قبج، ريناد مقابلة شخصية. مؤسسة تامر. (بتاريخ 2017/10/3).
- صيدم، صبري. مقابلة شخصية. رام الله. (بتاريخ 2017/9/6).
- جبريل، وحيد -خبير تربوي، مقابلة شخصية. رام الله. (بتاريخ 2017/10/5).

Commented [fj1]: تدقيق